قراءة سيميائيّة في النّص السّرديّ

- الدّكتور رشيد بن مالك نموذجا –

صالح تقابجي

جامعة البليدة 2

ملخّص:

يتميّز الدّكتور رشيد بن مالك عن غيره من النّقاد العرب المعاصرين بقراءته للمناهج الغربيّة دون الاعتماد على التّرجمات، بحيث يأخذها من منابعها، بالإضافة إلى اكتسابه للمادّة العلميّة بعمق التّجربة، والتّمرس في مجال تحليل النّصوص السّرديّة؛ كما أنّ منهجه يتحلّى بالموضوعيّة العلميّة، سواء في تنظيراته الاصطلاحيّة، أم في النّصوص التّطبيقيّة الّتي يتناولها بالدّراسة. عموما فأسلوب الدّكتور رشيد بن مالك النّقديّ يتّسم بوضوح المنهج، الّذي يظهر من خلال الكشف عن المرجعيّة النّظريّة الّتي يستند إليها؛ إذ يعتبر نموذجا في النّقد السّرديّ العربيّ المعاصر، وذلك بتطبيقيه للمنهج السّيميائيّ في تحليل النّصوص السّرديّة، حيث صرّح الباحث ذاته بأنّه يستند إلى الجهود الغربيّة في هذا المجال، غير أنّه لا يميل إلى النّزعة التّركيبيّة، كما فعل غيره من بعض النّقاد العرب المعاصرين، فقد يعكس منهج الباحث مدى تأثّره بالمنهج (الغريماسيّ) في التّحليل السّيميائيّ للبنية السّرديّة، ممّا جعله يخضع النّص لرؤية مسبقة سلفا.

كما لاحظ الباحث أنّ السّاحة النّقديّة العربيّة عموما أبدت تخوّفها من المناهج الغربيّة المعاصرة، وكان هذا في بداية الثّمانينيات، ممّا نتج عنه ظهور حركة رافضة لهذه التّيارات الغربيّة؛ والّتي كانت تدعو إلى التّشبّث بالمناهج الكلاسيكيّة، وهذا ما دفع الباحث إلى التّفكير في طريقة علميّة يستطيع من خلالها أن يقنع القارئ العربيّ، ويهيّئه لكي يتلّقى التّوجّهات الفكريّة الجديدة، ويشجّعه على البحث في أغوارها، فقد كان لهذه الإشكاليّة الأثر العميق في تأصيل قواعد البحث العلميّ، وتقوية الحسّ المنهجيّ لدى الباحث سواء في ممارساته النّقديّة، أم في بنائه للمصطلحيّة المعتمدة في التّحليل السّيميائيّ المعاصر ذي التّوجّه (الغريماسيّ).

مقدّمة :

إنّ نشأة الدّراسات اللّغويّة، وتواصل البحث في أغوار اللّغة العربيّة قديما وحديثا كان من أجل الكشف عن أسرارها، والإحاطة بعلومها، والغوص في يمّها للظّفر بالدّرر

الكامنة في أعماقها، الّتي تعينها على مسايرة تيّار الحضارة؛ وبمّا أنّ اللّغة جزء من كيان الأمّة، فهي تمثّل أهمّ خصائص الهويّة الذّاتيّة، والانتماء الحضاريّ، ولهذا بقي الجدل قائما بين اللّغويّين والنّقاد العرب، لأنّ الخلاف يدور حول المصطلحات النّقديّة، وقد ازداد تشعّبا في ظلّ النّظريّات اللّسانياتيّة الحديثة، واستقطاب الآليات الإجرائيّة المستعملة في الغرب لتحليل النّصوص؛ والّتي تستند إلى منهج علميّ في معظمها، ممّا قد يتعارض في بعض جوانبه مع مفهوم النّقد العربيّ باعتباره أدبا وصفيّا مبنيا على الذّوق السّليم، " وقدرة التّمييز الفطريّة " - كما وصفها نعيمة في غربالة- ..

ويبدو أنّ هذا الخلاف النّاشئ بين هؤلاء مفتعلا أحيانا، ولا يقوم على أسس موضوعيّة بل على خلفيّات معيّنة، واجتهادات ذاتيّة قد تصيب فتشيع وتحفظ، وقد تقصر فترتبط بصاحبها فقط، ممّا أدّى إلى تعدّد الرّؤى النّقديّة، واختلاف المفاهيم؛ فنجد بعض النّقاد لا يحبذون النّظر إلاّ بمنظارهم الخاصّ، ولا يستعملون إلاّ غربالهم في التّمحيص، وهذا ما أفضى إلى وجود قراءات متعدّدة تختلف فيها دلالات المصطلح النّقديّ من ناقد إلى آخر ممّا تسبّب في حدوث شرخ فكريّ بين النّقاد العرب المعاصرين؛ وبما أنّ المصطلح السّميائيّ نظام إبلاغيّ مزروع في ثنايا النّظام التّواصليّ العامّ، وعلامات مشتقّة من جهاز علاميّ أوسع منه كمّا، فيجب أن يضبط ضبطا صحيحا؛ أي مناسبة اللّفظ للمعنى المراد منه بحيث لا يترك مجالا للتّأويل.

1- إشكاليّة المصطلح النّقديّ العربيّ :

في ظلّ كثرة الحديث عن المصطلح النّقديّ العربيّ، ومساءلة أصالته أو حداثته تظهر الحاجة إلى تبيان المعنى الإجمالي لهذه المصطلحات، وصحّة توظيفها، ومدى ملاءمتها لبنية النصّ وطبيعته الّتي يرتكز عليها الدّارس أو النّاقد، حتّى لا تتوسّع الهوّة بينه وبين المبدع؛ حيث توالت المصطلحات الغربيّة بالوفود إلى السّاحة النّقديّة العربيّة على شاكلة اللّسانيات، والتّفكيكيّة، والسّيميائيات، والتّأويل، والتّناص، والسّرد، وغيرها..، إلاّ أنّها بقيت تدور في فلك لم يستقم بعد، وظلّ الجدل قائما بين النّقاد العرب حول تحديد الصّيغة المصطلحيّة المناسبة للبديل الغربيّ مع المحافظة على الدّلالة ذاتها، فقد شهد النّقد العربيّ هذا التّداخل في كيفيّة صياغة المصطلحات " منذ قدوم النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة، وبالضّبط منذ أن استلهمت الحداثة العربيّة أدواتها الإجرائيّة من المنجز الغربيّ "[1]، وأصبح نشاط الباحثين العرب في هذا النّوع من الدّراسات " ضربا من الفوضى الثّقافيّة؛ فقد حاول بعضهم التّأصيل لما يرنو إليه بالعودة إلى التّراث العربيّ لإبراز جوانبه الحداثيّة "[2]، وهذا ما يضعنا أمام إشكاليّة صياغة المصطلح النّقديّ العربيّ المعاصر؛ فهل نستخدم المناهج النّقديّة الغربيّة بمصطلحيّتها، وآلياتها الإجرائيّة بفكر عربيّ ؟ أم نحاول التّأصيل لما هو متداول في

ساحتنا النّقديّة استنادا إلى ما وصل إليه قدماؤنا من نظريّات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو السّبيل إذا لتوظيف التّراث العربيّ في قالب عصريّ في ظلّ وسطيّة ثقافيّة بما أنّ النّقد العربيّ المعاصر يتخبّط بين غياب صيغة مصطلحيّة موحّدة من جهة، وبين ترجمة هذه المصطلحات، أو نقلها من المدارس الفكريّة الغربيّة من جهة أخرى؟

فقد ساد في السّاحة النّقديّة العربيّة المعاصرة صراع المفاهيم، وسجال المصطلحات في ظلّ الاستهلاك الاصطلاحيّ الوافد من الغرب؛ فحين ينقل الباحثون العرب تلك المصطلحات في عزلة عن خلفياتها الفكريّة والفلسفيّة، فإنّها تفرغ من دلالتها وتفقد القدرة على تحديد المعنى المناسب، وإذا نقلت بعوالقها الفلسفيّة أدّت إلى الفوضى والاضطراب، " إذ أنّ القيّم المعرفيّة القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا مع القيّم المعرفيّة الّتي طوّرها الفكر العربيّ المختلف "[4]؛ فمعظم المناهج النّقديّة الحديثة والمعاصرة موروث بعضها عن بعض، وقائم بعضها على أنقاض بعض، فلا تستطيع إحداهن أن تزعم أنّها ناشئة من عدم، وأنّ أدواتها التّقنية ومصطلحاتها المفهوماتيّة جديدة؛ "فاللّسانيات قامت على جهود النّحاة وفقهاء اللّغة، وحتّى المعجميّين، كما أنّ الأسلوبيّة قامت على أنقاض البلاغة، ولم تقم البنيويّة إلاّ على جهود الشّكلانيّين الرّوس وجهود (دي سوسير)؛ وأمّا السّيميائيّة فهي خليط من اللّسانيات والنّحويات والبلاغيات "[5].

ومن سمات اللّغة العربيّة أنّها لغة مرنة يمكنها أن تتفاعل مع أي لغة، خصوصا في مسألة استيعاب المصطلحات في شتّى مناحي الحياة، ولاسيما في النّقد الأدبيّ؛ إذ استطاع النّقاد العرب أن يجدوا لأنفسهم مصطلحات نقديّة مناسبة للفترة الزّمنيّة الّتي عاشوا فيها، وذلك باعتمادهم على الآليات المعهودة في هذا المجال، كالاشتقاق والنّحت والتّعريب والتّرجمة، والإحياء والتّأويل، وهي عوامل مشتركة بين اللّغويين والنّقاد العرب، سواء القدامى أم المحدثين "ولعلّها المعوّض عن الجهود الفرديّة أو الإقليميّة، كما هو التّباين النّاشئ حاليا بين المشارقة والمغاربة، ممّا أفرز إشكاليّة تعدّد المصطلحات الّتي تؤدّي الدّلالة نفسها؛ وهذا راجع لعشوائيّة في النّشاط التّرجميّ بالخصوص"[6]، علاوة على تعدّد الآراء، واختلاف وجهات النّظر النّاتجة عن الصّراعات الفكريّة بسبب التّبعيّة للفكر الغربيّ الّتي يعيشها المفكّر العربيّ.

2- تجربة رشيد بن مالك في مجال المصطلح السّيميائيّ:

1/2- التّوجّه السّيميائيّ في مسار رشيد بن مالك النّقديّ:

نظرا لأهمّية المصطلح النّقديّ، فإنّ النّقاد الجزائريّين لم يكتفوا بمراقبة تطوّره وتتبّع استعمالاته فحسب، بل ساهموا بجهودهم في سبيل إضفاء صبغة عصريّة على واقع المصطلح النّقديّ قياسا على التّوجهات الفكريّة الغربيّة الحديثة، ومنهجيتها في العمل النّقديّ

من خلال التّرجمة والتّأليف، وكانت بداية التفات الباحثين الجزائريّين إلى المنهجيّة الحديثة، ولا سيما النّظريّة السّيميائيّة في ثمانينيات القرن الماضي، فقد اجتهد الدّكتور رشيد بن مالك كثيرا من أجل حلّ إشكاليّات المصطلح النّقديّ العربيّ المعاصر، والمتمثّلة في العشوائيّة الاصطلاحيّة الّتي يتّسم بها النّقد في العالم العربيّ؛ فإذا كانت الكلمات تغيّر أماكنها الدّلاليّة.

فإنّ ألفاظه تدخل إلى فضاءاتها بدقّة وعلميّة، حيث لا تترك الالتباس في أي موضع؛ وذلك نظرا لاكتسابه رصيدا لغويّا ينحاز إليه بقدر انحيازه للحداثة الغربيّة، وعلى وجه الخصوص المدارس الفرنسيّة، ففي إجابته عن سؤال طرح عليه يتعلّق بموقع النّظريّة السّيميائيّة من البحوث والدّراسات النّقدية المعاصرة ؟ قال: ".. يمكن القول إنّنا بدأنا نشتغل على النّظريّة السّيميائيّة في بداية الثّمانينيات؛ ففي جامعة تلمسان لاحظنا أنّها رفضت رفضا تامًا، وحاولنا بقدر الإمكان أن نقف عند الأسباب التي تكمن وراء هذا الرّفض، وتبيّن أنّ منها ما يتعلّق بالنّقد العربيّ نفسه الّذي لا يطيق هذا النّوع من الدّراسات (السّيميائيّة) "[7]، وأردف قائلا: "...وبالفعل حاولنا أن ننطلق من (الإجماع) الحاصل حول عدد من المصطلحات لصياغة خطاب نقديّ لهذا الاسم، وذلك حتّى نقرّب النّص النّقديّ من القارئ العربيّ "[8].

ويرى الباحث أنّ " إحداث القطيعة مع الممارسات الكلاسيكيّة - الّتي جمدّت الفكر وعطّلته- لا يعني استبدال منهج بمنهج، أو استحداث مصطلحيّة جديدة؛ بقدر ما يعني التّمثّل الواعي والمسؤول للتّراث النّقديّ والفلسفيّ، والرّهانات العلميّة الّتي تقوم وراء الممارسات السّيميائيّة في أصولها "[9]؛ ولكن لا ينبغي أن ننظر إلى السّيميائيّة على أنّها "غاية في حدّ ذاتها، بل وسيلة تكمن فعاليّتها في الحلول الّتي تقدّمها "[10]، ومن الملاحظ على الدّراسات النّقديّة المعاصرة الّتي تتبنّى هذه المناهج الغربيّة أنّها تشتغل على مجموعة من المصطلحات الّتي لم يجد لها القارئ ما يقابلها في ثقافته، وهذا ما تسبّب في وجود الإشكاليّة الحاصلة حاليا؛ فهناك بعض الباحثين ممّن يترجمون وفق منظورهم الخاصّ، ويقدّمون ما توصّلوا إليه دون أن يعرضوه على أهل الاختصاص، ومع ذلك فقد استطاعت بعض الدّراسات السّيميائيّة العربيّة أن ترقى بمستوى البحث العلميّ إلى درجات عليا من التّفكير والتّمثيل الواعي، والهادف إلى بناء إستراتيجيّة بحثيّة تعمل على إفراز قيّم علميّة، وتلقي بظلالها على واقع النّقد المعاصر في الوطن العربيّ.

إنّ وضع المصطلحيّة السّيميائيّة في العالم العربيّ يختلف تماما عمّا هو عليه عند الغرب؛ ذلك لأنّ " الاختلافات الموجودة بين الباحثين في الدّراسات السّيميائيّة العربيّة تؤثّر سلبا في تبليغ الرّسالة العلميّة، وتمثل إحدى أسباب الفشل في الاتّصال القائم بين القارئ العربيّ، والنّظرية السّيميائيّة "[11]، فالخطاب السّيميائيّ مستعصي الفهم في لغته الأصليّة، غير أنّ

التّرجمة الّتي تخضع للميول الشّخصيّة بفعل فرديّ بعيدة عن الفعل الجماعيّ قد تزيدها غموضا، فكثيرا ما تسقط في التّعميميّة بدون القدرة على بلورة المفاهيم النّقديّة؛ وخصوصا في المنظور الغريماسيّ، أو تعتمد على جزئيات مبتورة من السّياقات المنهجيّة المنبعثة منها في غياب إستراتيجيّة علميّة واضحة.

وعلى هذا الأساس ينبغي إعطاء أوليات في ترجمة هذه النّصوص، فيجب التّمهيد لها من خلال " الحديث عن النّقاط المعلميّة الكبرى في هذا التّوجه، وكذلك الإشارة إلى الحقول المعرفيّة الّتي نهل منها البحث السّيميائيّ المعاصر؛ وبالتّالي تهيئة الأرضيّة لترجمة هذا النّوع من البحوث "[12]، مع التّركيز في عمليّة انتقاء النّصوص على البحوث ذات الطّابع البيداغوجيّ، تلك هي بعض ملامح إستراتيجيّة الدّكتور رشيد بن مالك في ترجمته للمصطلحات السّيميائيّة الّتي سعى من خلالها إلى تبليغ هذه المعرفة الجديدة، إنطلاقا من ضرورة التّبسيط النّظريّ؛ حيث يقول الباحث في هذا الشّأن: " فلا يمكن أن ننطلق إلى التّطبيق في حين أنّ القارئ العربيّ يفتقر إلى تمثّل الأطر النّظريّة للسّيميائيّة "[13]، فتوجّه الباحث إلى المنهج السّيميائيّ كان بهدف نقل القارئ العربيّ من قارئ يميل لعاطفته الجيّاشة إلى قارئ يفكّر ويحلّل وفق إطار لم يعهده من قبل في النّظريّات النّقديّة العربيّة.

2/2- المصطلح السّيميائيّ بين التّعريب والتّرجمة عند رشيد بن مالك :

في ظلّ الفوضى المصطلحيّة الّتي تعيشها السّاحة النّقديّة العربيّة المعاصرة تبرز مكانة البحوث السّيميائيّة الّتي تطرح الحلول الممكنة لتجاوز هذه الإشكاليّة؛ حيث تتابعت الجهود في وضع المصطلح السّيميائيّ من خلال تعريب النّظريّة السّيميائيّة، وارتهن ذلك بالتّرجمة غير أنّ التّعريب في عمليّة الاصطلاح أرقى من مجرد التّرجمة الحرفيّة؛ لذلك سعى رشيد بن مالك إلى الاجتهاد في التّرجمة أثناء وضعه لقاموس مصطلحات التّحليل السّيميائيّ للنّصوص، وصاغ معرفته للمصطلحات ضمن حدود التّرجمة عن السّيميائيّين الغربيّين، وبخاصّة الفرنسيّين منهم، أمثال: (إميل بنفينست)، و(أ.ج غريماس)، و(كورتيس) وغيرهم.. ، ويعدّ معجم الدّكتور رشيد بن مالك مرشدًا للكثير من الباحثين والمنشغلين بالمنهج السّيميائيّ، نظرا لاحتوائه على العديد من المصطلحات والمفاهيم الّتي تطبع دراسة السّرديّات؛ حيث تشكّل مباحث الدّلالة، ومستوياتها، وصيّغ تمظهرها مركز الثّقل لهذا القاموس، وتعتبر هذه الدّراسة محاولة صائبة في حقل سيميائيّ لا زال بكراً، ولم تستقم فيه المصطلحات بعد بالنّظر إلى استفادة الباحث من التّرجمات الّتي أعدّت من قبل في هذا المجال (على الرّغم من قلّتها).

وبغرض تحقيق مشروع علميّ في إطار بحث جماعيّ، عمد الباحث إلى وضع المصطلح في صيغته الفرنسيّة، وترجمته الإنجليزيّة، ثمّ إيجاد المقابل العربيّ له؛ كما ألحق

ذلك كلّه بشرح يطول ويقصر حسب أهمّية المصطلح، وتشير الإحالة في نهاية كلّ شرح إلى فهم سياقه الدّلاليّ، فقد حاول الدّكتور رشيد بن مالك حلّ الإشكاليّة المطروحة في هذا المجال والمتعلّقة بكيفيّة " مواجهة التّرجمات الجديدة، والتّحقق من صلاحيّة المصطلح، وإستبداله بعد التّأكّد من أنّه متداول، أو أنّه يستطيع أن يرفع اللّبس، ويعبر بدقّة عن المفهوم في اللّغة الأصليّة، ولا يتداخل مع مصطلحات أخرى؟ "[14] وهذا لأنّه يعدّ المصطلح مفتاحا لأيّ بحث علميّ؛ فإنّ هذا العمل المعجميّ بإمكانه – مع غيره من المعاجم الأخرى الّتي تصبّ في الحقل نفسه- سدّ الحاجة في الدّراسات النّقديّة العربيّة المعاصرة؛ فهو يطرح السّبل الّتي تساعد الدّارسين على تجاوز مصاعب التّرجمة، وتخطّي عقبة فوضى الاستعمالات المصطلحيّة المعمول بها، فقد سعى الباحث إلى تحقيق التّقارب الفكريّ والثقافيّ العربيّ من خلال اقتراحه لمجموعة من المصطلحات السّيميائيّة، كما قام باستجلاء بعض المصطلحات اللّسانيّة الأساسيّة الّتي كان لها الأثر البالغ في بناء الصّعيد السّرديّ للنّظريّة السّيميائيّة؛ حيث عمد إلى ضبط المصطلح بتحديد منحدره المفهوميّ في اللّسانيّات، مع مراعاة الشّروط الّتي تمّ بها نقله.

ويبدو جليا أنّ شغل الباحث في المصطلح السّرديّ ارتهن بالتّرجمة في الدّرجة الأولى، واقترب من تعريب المنهج السّيميائيّ في جهد كبير نحو صوغ المصطلح ؛ لأنّ النّص الأدبيّ في منظور غريماس يسير ضمن "آليّة منطقيّة تحكمها شبكة من العلاقات والعمليّات الّتي تنظم النّص السّرديّ، ومن الواضح أنّ التّركيبة السّرديّة، وما تحملهُ من تفريعات تحوي حمولة مضامين النّص حويا يتجاوز إطارها السّرديّ، ويتعدّاها ليشمل المستوى الخطابيّ.

3/2- جهود رشيد بن مالك في ترجمة المصطلح السّرديّ:

تطوّر المصطلح السّرديّ كثيرا بفضل التّرجمة المتناغمة مع حال النّقد العربيّ المعاصر، وتجلّى ذلك في جهود عديدة؛ ومن أبرزها ما قام به رشيد بن مالك الّذي قارب المصطلح السّرديّ من اللّغة العربيّة وموروثها النّقديّ نظريّا وتطبيقيّا؛ فعند صياغته لمصطلح ' **سرديّة** ' (narrativité) مثلا، لم يخرج عن نطاق التّرجمة؛ و**'السّرد** ' هو مصطلح حديث يستعمل للقصّ، لأنّه يشتمل على قصد حدث أو خبر سواء أكان ذلك في صميم الحقيقة، أم من ابتكار الخيال؛ فهو عمليّة يقوم بها الرّاوي وتؤدّي إلى النّص القصصيّ، حيث يطلق مصطلح **'سرديّة'** "على تلك الخاصّية الّتي تخصّ نموذجا من الخطابات "[15]؛ إذ نستطيع من خلال ذلك أن نميّز بين الخطابات السّرديّة وغيرها. واستنادًا إلى التّمييزات الّتي إقترحها كلّ من (بنفينست)، و(جيرار جينيت) "يمكن أن نتبيّن تنظيما متقاربا نسبيّا، حيث يتعلّق المستوى الخطابيّ بالتّلفظ في حين يتعلّق المستوى السّرديّ بالملفوظ"[16]، **فالسّرد** " ظاهرة إنسانيّة تضرب بجذورها في عمق التّاريخ البشريّ، ولا يخلو تراث أي لغة من ظواهر سرديّة؛ إنّما يطلق عليها

تسميات مختلفة كالقصّة والرّواية والحكاية الشّعبيّة، وحتّى الأسطورة والمقامة، وغير ذلك ."[17]

وقد حاول الباحث رشيد بن مالك تعريب المصطلح **السّرديّ**، وشرح المفاهيم المتعلّقة بتحليل المستوى السّرديّ المتألّف من أطوار الرّسم السّردي **(التّحريك، الكفاءة، الأداء، التّقييم)**؛ كما اعتنى بالأسس النّظرية للسّرد استنادا إلى عمل المنظّرين الفرنسيّين (خصوصا غريماس، وكورتيس). وعندما ننظر إلى تحليله لوضعيتين سرديتين متمايزتين نجدهما مبثوثتين في السّرد الغربيّ بصفة جلية، وهما: " نشاط **المرسل** على الصّعيد المعاريّ؛ إذ يظهر في الوضعيّة الأولى من خلال **التّعاقديّة** التي تحكم **المرسل/ المحرّك للفعل** أو **الفاعل**، ويختفي **المرسل** بمجرد إتمام **العقد**، وبداية **الفاعل** في **تحيين** مشروعه إذ يظهر من جديد في نهاية الحكاية أثناء **تقويم الأداءات** المحققة ظهورا، ويعكس انتقاله من موقع **المرسل / المحرّك** إلى **المرسل/ المقوّم** "[18].

فقد أكّد الدّرس النّقديّ الحديث عراقة المصطلح السّرديّ في التّراث العربيّ القديم (حيث ورد مصطلح القصّة في القرآن الكريم أكثر من سبعة وعشرين مرة)، " فقد شهدت عمليّة ولادة هذا المصطلح، وتكوّنه في المؤلفات التّراثيّة، ثمّ تنامى إلى حد تشابكه مع الاتجاهات الغربيّة الحديثة "[19]؛ إذ أظهر تطوّر المصطلح **السّرديّ** توازنا معرفيّا مع التّراث العربيّ، وإن غلبت عمليّات التّرجمة على استلهام الموروث النّقديّ العربيّ، فثمّة تركيز أيضا على مكانة الفعليّة والفواعل في البنى الخطابيّة.

كما لا يخفى أنّ المصطلح السّرديّ بتفريعاته، مثل الرّاوي، أو فاعل المعرفة، أو فاعل الاعتقاد لا تتنافر مع الموروث العربيّ أيضا، وهنا يمكن القول: "إنّ التّعريب قد يصبح أرقى من مجرّد التّرجمة الحرفيّة حين يكون الالتزام بمنهجيّة علميّة محدّدة وواضحة، لا تنفصم عن اللّغة وخصوصيّاتها البلاغيّة والمعرفيّة والثّقافيّة "[20]؛ كما تفيد جدوى التّعريب منهجيّا وعلميّا كلما عمقّنا الرّؤى المصطلحيّة في اللّغة والنّقد والثّقافة، "إذ يتداخل السّرد مع الخطاب بأبعاده المختلفة، وهذا التّداخل شديد الحضور في مفهوم السّرد العربيّ، وموروثه العريق لدى النّظر في سرديذات الأسطورة، والتّراث الشّعبيّ، والتّراث الدّينيّ الإسلاميّ "[21] الّتي تحمل المعاني والدّلالات والمجازات والاستعارات والرّموز والإشارات، الّتي تفصح عنها اللّغة العربيّة كلّما كشف عن عناصر التّمثيل الثّقافيّ فيها.

ويرى الدّكتور رشيد بن مالك أنّ: "الدّراسات الفولكلوريّة منذ عهد طويل قد أظهرت وجود أشكال سرديّة شبه شموليّة تتجاوز حدود الجماعات الألسنيّة، حتّى وإن كانت مقاربة الأشكال الأدبيّة، والحكايات التّاريخيّة أو الخطابات الدّينيّة حدسيّة؛ من هنا فإنّ النّشاط الخطابيّ يقوم على معرفة الفعليّة الخطابيّة "[22]؛ حيث يعتبر السّرديّة المحوّرة من المعنى

الّذي يربطها بالأشكال الصّوريّة للحكايات مبدأ منظّما لكلّ خطاب، فإمّا أن يكون الخطاب تسلسلا منطقيّا بسيطا للعمل؛ وبالتّالي فإنّ المعنى لا يكون إلاّ نتيجة لأطوار تتجاوز الألسينيّة (السّيميائيّة)، وإمّا أن يكون الخطاب دالا، وفعلا لغويّا واعيا ومحتويا على تنظيمه الخاصّ "[23]؛ حيث تستدعي السّرديّة بمعناها العامّ طرح مسألة **الكفاءة الخطابيّة**.

كما تحدّث الباحث في هذا السّياق عن الاضطراب المصطلحيّ الّذي يعدّ السّمة الغالبة في البحوث النّقديّة العربيّة المعاصرة، وكشف عن إشكاليّة الفوضى والتّذبذب في الاصطلاح؛ حيث حدّدها في ثلاث حالات، وهي:

أ – التّرجمة العديدة للمصطلح الواحد: إذ ترجم مصطلح (connotation) إلى "التّضمين"، و" الدّلالة الحافة "، و" الطّاقة الإيحائيّة "، و" لدّلالة المتحوّلة "؛ فيما ترجمه الباحث بلفظ "(**إيحاء**)، وهو ما يحف بالكلمة من معان ثانية، أو ثانوية لا توجد في المعنى الأوّل المبدئيّ للكلمة "[24].

ب – التّرجمة الواحدة لمصطلحين مختلفين: ترجم كلّ من (ج. بوهاس)، و(ج ب غيوم)، و(جمال الدّين كولوغلي) مصطلحي (narration) و(récit) ب " **السّرد** "، في حين لم يرد هذان المصطلحان في قاموس الباحث، ولكنّه ترجم مصطلح narrativité بلفظ "(**سرديّة**)، ويطلق هذا المصطلح على تلك الخاصيّة المتعلّقة بنموذج معيّن من الخطابات "[25].

ت – التّرجمتان المختلفتان للمصطلح الواحد: ترجم عبد العزيز طليمات مصطلح (disjonction) "بالانفصالات والانفكاكات "[26]، ولم يلتزم بترجمة واحدة؛ بينما ترجم الباحث رشيد بن مالك هذا المصطلح بلفظ "**فصلة**، حيث تستعمل الفصلة في السّيميائيّة السّرديّة للدّلالة على عنصر من عنصري مقولة الصّلة ".

تأسيسا على هذه العيّنات لاحظ الباحث – رشيد بن مالك- أنّ ترجمة المصطلح في الخطاب السّيميائيّ المعاصر تتّسم بالاضطراب الّذي يؤدّي إلى فكّ أسس التّواصل العلميّ؛ فقد رأى أنّ الوظيفة الحقيقيّة للتّرجمة هي "نقل المعرفة والمفاهيم المستجدّة في الدّوائر العلميّة من اللّغة الأصليّة، إلى اللّغة الهدف في مصطلحيّة شفافة وموحّدة؛ فترجمة المصطلح السّيميائيّ تبدأ بحصر المصطلحيّة في المعاجم والبحوث العربيّة المتخصّصة أوّلا، والجنوح إلى ترجمة ما استعصى نقله وفق عمليات التّوليد والاشتقاق والتّعريب ".[27]

3- قراءة لبعض أعمال رشيد بن مالك في مجال النّقد السّيميائيّ.

1/3- قراءة رشيد بن مالك للنّصوص السّرديّة:

عرفت الدّراسات النّقديّة المعاصرة في الجزائر نقلة نوعيّة، حيث تطمعّت بمختلف التّيارات الفكريّة والفلسفيّة الغربيّة، فمن النّقاد من اتخذ المتن السّرديّ موضوعا رئيسا

لدراساته النّظريّة والتّطبيقيّة، وقد سعى هؤلاء إلى تحديد المميّزات اللّسانيّة والأسلوبيّة والسّيميائيّة؛ وذلك بدراسة وحدات الخطاب السّرديّ، ومن ثمّ تحديد الرّؤية الّتي يتضمنّها النّص؛ وهذا ما يحيلنا إلى ما ذهب إليه (تودوروف) بقوله: " يبدو أن اتّفاقا عامّا قد تمّ في التّحليل للوقوف على ثلاثة مقاييس؛ هي: الزّمن، الرّؤية، الطّريقة "[28]؛ فإن القراءة السّيميائيّة تدخل ضمن المشروع النّقدي لدى الباحث رشيد بن مالك، الّذي سعى من خلالها إلى تحليل الخطاب السّرديّ العربيّ وفق الآليات الإجرائيّة المعتمدة في هذا المجال، مرتكزا على المبادئ الّتي وضعها كقاعدة علميّة؛ وهي:

- اعتبار النّص الأدبيّ محور الاشتغال، فلا يتعرض التّحليل السّيميائيّ لصاحب النّص الإبداعيّ، أو لظروف إنتاجه إلاّ من خلال معطيات النّص ذاته.
- الابتعاد عن الأحكام المعياريّة، والتّركيز على توضيح السّمات الخاصّة للعمل الأدبيّ المدروس، مع إبراز شعريّته المتمثّلة عبر مستويات النّص، والفعالية المتميّزة الّتي يؤديها.

2/3- قراءة سيميائيّة في كليلة ودمنة – لعبد الله بن المقفّع- :

قدّم رشيد بن مالك قراءة سيميائيّة في حكايات كليلة ودمنة - لعبد الله بن المقفّع–، واقتصر هذا البحث على تحليل نصّ النّصيحة الّتي أسداها الفيلسوف الهنديّ (بيدبا) للملك (دبشليم)؛ والّتي " لا يمكن أن تفهم إلاّ إذا قرأنا قراءة معمّقة النّصيحة الّتي نعتبرها (**النّص/ الإطار**) الّذي يغذّي دلاليّا الحكايات، ومن ثمّ فإنّ أي تأويل دلاليّ لهذا النّص السّرديّ المروي على لسان الحيوان، يخرج عن (**النّص / الإطار**)، ومحاوره الدّلاليّة الكبرى"[29]، فقد استعمل الباحث في هذه التّقديم الموجز مصطلح مركّب من لفظتين، وهو (**النّص/ الإطار**)، وكرّر هذا المفهوم السّيميائيّ في أكثر من موضع، ليفسّر مجموعة القيم الدّلاليّة الّتي ترتكز عليها الحكايات؛ كما لجأ في بداية التّحليل إلى تقسيم النّص إلى ثلاث مقطوعات أساسيّة، وهي:

- المقطوعة الأولى: ' قبل' ذهاب (بيدبا) إلى القصر، استنادًا إلى الإحداثيات الزّمنيّة والفضائيّة.
- المقطوعة الثّانية: ' في أثناء' انتقال (بيدبا) إلى القصر، وإسداء النّصيحة للملك.
- المقطوعة الثّالثة: ' بعد ' تبليغ (بيدبا) الرّسالة للملك.

إلاّ أنّ الباحث أقرّ بأنّ " هذا التّقطيع اعتباطيّ لتداخل المستويات، وتعالقها في الوقت نفسه"؛ حيث يمكن للقارئ أن يكتشف هذه المراحل من خلال تتبّعه لرحلة الفيلسوف، وأداءاته، وقد عنون رشيد بن مالك هذه الدّراسة النّقديّة بعبارة (قراءة سميائيّة)، والّتي تدلّ على المنهج المتّبع في تحليل هذا النّص السّرديّ، وقبل البدء في التّطبيق، وضّح الآلية الإجرائيّة الّتي اعتمدها في دراسته؛ بقوله: " حتّى نوضّح الآلية الّتي يشتغل بها الخطاب

الحجاجيّ في النّص، ينبغي أن نسلّم في البداية بأنّ الموضوعات السّميائيّة المتنقّلة من هيئة (اللاّفظ)، إلى أخرى (الملفوظ له)، ترتهن في وجودها إلى فعل تلفظيّ "[30]، ويتّضح من خلال هذا القول، محاولة الباحث تفسير الحوار الّذي دار بين اللاّفظ (المرسل) \، والملفوظ له (المستقبل) المقترن بوجود الفعل التّلفظيّ (الرّسالة)، فقد أراد من وراء هذا الكلام أن يحدّد أقسام الخطاب (على طريقة جاكبسون)؛ والّتي كانت على هذا النّحو:

- اللاّفظ (المرسل): وهو (بيدبا).
- الملفوظ (المستقبل): وهو الملك.
- الفعل التّلفظي (الرّسالة): وهي النّصيحة.

ومن خلال دراسته للمستوى الأوّل (الّذي عنونه بـ: التّحريك / الإستراتيجيّة الخطابيّة في النّص) أحصى- رشيد بن مالك- بعض الأفعال الّتي رأى أنّها عدوانيّة؛ حيث سادت في خطاب السّارد أثناء وصفه للملك (دبشليم)، مثل:" طغى، وبغى، وتجبّر..."[31] ؛ واعتبر أنّ هذه المؤشّرات السّرديّة دالّة على حالة المجتمع الهنديّ في تلك الفترة، وهذا ما يتوافق مع طريقة (تشومسكي) المتمثّلة في عمليّة الإحصاء، وتوظيف الدّلالة النّحويّة من خلال المكوّن الفونولوجيّ (البنية السّطحيّة)، إلى المكوّن الدّلاليّ (البنية العقيمة). وقد وصف الباحث كلام الفيلسوف (بيدبا) بالخطاب الحجاجيّ، وهو "مبني على مخاطبة العقل، والإقناع بالمنطق ضمن برنامج يرتكز على البعد المعرفيّ (dimension cognitive) لمواجهة الملك الجبّار، بحيث لا يمكن مجاهدته بغير ألسنتا "[32].

وأما المستوى الخطابيّ؛ فقد وجده الباحث يتشكّل من صورتين:

- الأولى: صورة تحيل وحداتها المضمونيّة إلى حاكم سيّء السّلوك، وقد استنتج هذه الدّلالة بتأويله للألفاظ الواردة في النّص؛ حيث أحصى الكلمات التّالية (رداءة السّيرة، سوء السّيرة، قبح الطّريقة، المبادرة بالسّوء...).
- الثّانية: تشكّلت الصّورة الثّانية في (السّطوة، والظّلم للرّعية، والخروج عن العدل، ولزوم الشّر)... فهابته الرّعية ".

ومن هذه المنطلقات السّرديّة كشف الباحث عن مسعى الفيلسوف (بيدبا) في تحريك تلاميذه (الفئة المثقّفة في المجتمع)، ومحاولة إقناعهم بخلع الملك، ولكنّه فشل في تعبئتهم؛ لذلك قرّر مواجهة الملك وفق مشروعه الحكيم، المتمثّل في الاعتماد على المعرفة (الحيلة).

وفي المستوى الثّاني من الدّراسة (والّذي عنونه بعبارة المواجهة / البنية الجداليّة في النّص)، اعتبر الباحث أنّ مسألة الغطاء الماديّ لفعل (بيدبا) محسومة سلفا، ولا تشكّل عائقا؛ لأنّ "المنطق الإقناعيّ الّذي يتجسّد في (حكايات كليلة ودمنة)، وبشكل خاصّ في

(القنبرة، والفيل، والغراب، والبوم، والأرانب، والضّفادع) يطرح فيه الرّاوي القوّة العقليّة كبديل للقوّة الماديّة "، كما رأى الباحث أنّ استراتيجيّة الفيلسوف الّتي تبنّاها في هذه المواجهة، مبنية على السّكوت عن الكلام أوّلا، فجعل الحاكم تابعًا له ينتظر النّصيحة، ويفكّر في سكوت (بيدبا)؛ حيث علّق الباحث على هذا التّصرّف، قائلا: "من الواضح أنّ النّص في بنيته يقترح على المستوى التّداوليّ تأويلا للسّكوت، انطلاقا من الوضعيّة التّلفظيّة الّتي يحتلّها الملك "[33].

ونلاحظ في هذا السّياق أنّ الباحث استعمل مصطلحا سيميائيّا كآلية إجرائيّة، والمتمثّل في مفهوم "**التّداولية**" لتأويل الكلام المسكوت عنه في النّص؛ وبهذا استطاع الفيلسوف أن يكسب التّنازلات من الملك الّذي رخّص له بالحديث، ووعده بالمكافأة؛ فكان تحريك (بيدبا) كمحصّلة لقراءة سياسيّة في برنامج المالك ؛ لأنّه من واجب العالم أن يقدّم النّصيحة للملك، ومن واجب الملك أن يقبل النّصيحة؛ ومن ثمّ فهو مقيّد بعقد إلزاميّ " تكون فيه الرّغبة في التّنفيذ تحصيل حاصل، أي:

" العقد الإلزاميّ= / وجوب الفعل / ـ الرّغبة في الفعل /"[34].

فقد استند الباحث إلى آراء (غريماس) في تحليل النّص السّرديّ، حيث لجأ إلى رسم خطاطة لشرح هذا الملفوظ، وكانت مبنية على ما يلي:

- سرد وقائع السّابقين بضمير الغيبة / هم /.
- الفصل: الارتداد إلى الماضي (Débrayage).
- الوصل: الرّجوع إلى اللّحظة الحاضرة (Embrayage).

وهنا يحدث اللاّفظ في هذه الخطّاطة "خرقا زمنيّا في اللّحظة الحاضرة يعلّق الخطاب ليروي وقائع أباء، وأجداد الملك (دبشليم)، ويستند تحقيق هذه الأداءات إلى كفاءة سرديّة مفترضة "[35]؛ وهو ما يربط الصّعيد السّرديّ بالصّعيد الخطابيّ، وقد استعان الباحث في رسم الخطّاطة بالمعايير النّحويّة، كقياس دلالة الزّمن الماضي والزّمن الحاضر في النّص، كما أنّه أنشأ المربع السّيميائيّ (على طريقة غريماس) لمعرفة الفعل والقدرة على الفعل، مشكلا في الألفاظ التالية: (الإضمار- التحيين- الكمون- التّحقيق)؛ حيث اكتشف صيغ وجود الفاعل السّيميائيّ المخفية في النّص الّتي " لم تظهر بشكل صريح على المستوى السّرديّ "[36].

بالإضافة إلى ذلك، فقد استعمل الباحث عنصر البلاغة في التّحليل، حيث قال: " يتمفصل الخطاب السّرديّ في نصّ النّصيحة على ثنائية أساسيّة تخترق النّص، وتمنحه التّجانس الدّلاليّ؛ مثل حياة عكس موت "[37].

ومن خلال ملفوظ الخطاب الحجاجي (لبيدبا)، شكّل الباحث خطّاطة تقويميّة تمثّلت في ثلاثة أطراف؛ وهي: (المعرفة- الجهل- اللاّجهل)، ثمّ رجع إلى الدّراسة المعجميّة لمعاينة ردّة فعل الملك (العنيفة) بخصوص نصيحة (بيدبا)؛ والشّاهد في ذلك " أوغر صدر الملك ـ فأغلظ جوابه "[38]، حيث عاد الباحث إلى المعجم لتوضيح صورة مادّة (أوغر)، الّتي " تتحدّد في حرارة الغيظ الّذي يعتبر من الحالات القصوى للغضب "[39]، وقدّم الباحث في ختام هذه الدّراسة قراءة وفق التّحليل النّفسيّ من خلال تأويله لتراجع الملك في قراره (المتمثّل في إعدام - بيدبا- ، وتخفيف العقوبة إلى السّجن فقط)، فرأى أنّه "تطوّر بشكل إيجابيّ، وارتقى من الارتجال في الحكم الصّادر عن توتّر انفعاليّ إلى التّفكير الجدّي...؛ الّذي يرتهن إلى استشارة العقل "[40]، وأنهى الباحث هذه الدّراسة التّطبيقيّة بوضع خطّاطة أو (كما سمّاها- ترسمية-)، حيث أثبت فيها علو (المعرفة)، ونفي (الجهل) و(اللاّجهل)، استنادا إلى لفظ (ارعوى) المأخوذ من النّص السّرديّ المدروس.

خاتمة :

شهد النّقد العربيّ المعاصر تحوّلا كبيرا بعد دخول المناهج الغربيّة الحداثيّة، ويعتبر هذا الأخذ دليلا على تلاقح فكريّ ضروريّ، وليس تبعية مطلقة، فقد أعاد النّقاد سبكها وتبييئها؛ حيث ألقوا عليها من سمات العربيّة وخصائصها، كما تمّ تحوير وتطوير مناهج النّقد العربيّ الحديث، فقد عدّلت المناهج الغربيّة الحديثة – التّاريخيّ، والنّفسيّ، والاجتماعيّ، ..- من قبل روّاد الحركة النّقديّة العربيّة الحديثة؛ أمثال طه حسين، والعقاد، ومندور...؛ حيث تم تطويعها بما يناسب أدبنا وفكرنا العربيّ. وهذا ما هو مطلوب من نقادنا المعاصرين، وهو الجمع بين التّراث العربيّ والحداثة الغربيّة على أساس أنّهما متكاملان، وغير متناقضين؛ فهي الطّريقة المثلى الّتي تحفظ لنا هويّتنا القوميّة، وتحمينا من التّبعيّة الفكريّة المطلقة.

ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال إلاّ أنّ المصطلح النّقديّ العربيّ – وبخاصّة السّيميائيّ– مازال يعاني جملة من العوائق الّتي تعترض طريقه، وتحول دون بلوغه المستوى المنشود؛ فهي إشكاليّات متعدّدة الأوجه، ومتنوّعة المظاهر قد تحصر في عدّة قضايا، ومنها: التّوليد، والتّحديد، والتّوحيد...؛ وهذا ما ساهم بشكل مباشر في وجود حالة الفوضى المصطلحيّة. فالأصل في تسمية المفاهيم، وصياغة المصطلحات يكمن في جعل مصطلح، أو رمز لغويّ واحد أمام كلّ مفهوم، وهذا بتوافق أهل الاختصاص، وإن كان للمفهوم الواحد عدّة أسماء، أو كان اللّفظ الواحد دالاّ على معان كثيرة؛ فإنّ التّواصل الفكريّ سيضطرب، ومن أسباب هذا التّوتر، نذكر:

- تعدد المنابع الّتي تصدر المصطلحات في الوطن العربيّ سواء من قبل الهيئات العلميّة المنتشرة عبر بعض العواصم العربيّة، كالمجامع اللّغويّة، والجامعات، أو بجهود الأفراد، كالنّقاد، والمعجميّين، والمترجمين، وغيرهم.

- اختلاف المناهج والطّرق المستعملة في توليد المصطلح، فبعض الباحثين يفضلون اللّجوء إلى المصطلح التّراثيّ، وبعضهم يلجأ إلى آلية الاشتقاق والنّحت لتوليد المصطلحات، وحاول آخرون توظيف المصطلحات الدّخيلة، أو وضع الألفاظ المجازيّة للدّلالة على المفاهيم الغربيّة.

- تعدد المصادر الغربيّة الّتي ينقل منها المصطلح، وأهمّها اللّغة الإنجليزيّة والفرنسيّة، ولكلّ من هاتين اللّغتين خصائصها اللّسانيّة، وضوابطها الدّلاليّة؛ وهذا أمر يساهم في الاضطراب المصطلحيّ.

- غياب التّنسيق بين المشتغلين بالمصطلح النّقدي في الوطن العربيّ، في ظلّ غياب الإعلام الّذي لم يقم بدوره المتمثّل في تبليغ المصطلحات الجديدة الّتي يمكن أن تصبح محلّ اتّفاق.

- بطء الاستجابة للمصطلحات الجديدة، ممّا قد يضيّع علينا فرصة الاستفادة من تلك المفاهيم في حين ظهورها.

فإشكالية المصطلح السّيميائيّ مسألة أسالت الكثير من الحبر في مجال النّقد العربيّ المعاصر، وفق التّباين والتّماثل المنهجيّ، وإن كثّفت الجهود، وتوحّدت المفاهيم؛ سيتمّ الوصول إلى اتّفاق على كيفية اختيار المصطلحات النّقديّة المناسبة، للدّلالة على معنى محدّد بحسب المعنى الّذي يصبو إليه القارئ، حتّى لا يلتبس عليه الفهم؛ وبهذا تتمّ المحافظة على استمراريّة النّقد العربي وتطوّره. فإنّ عمليّة وضع المصطلح الواحد للمفهوم الواحد باتّفاق عامّ أمر مثاليّ، ومن الصّعب أن يتحقّق؛ ولتجاوز هذه الإشكاليّات يتوجّب على المنشغلين بالبحث السّيميائيّ تكثيف الجهود، واستعمال كلّ ما هو ميسّر ومفيد لإيجاد مصطلح نقديّ عربيّ موحّد، ليكون بديلا عن المفاهيم السّيميائيّة الغربيّة؛ وذلك وفق النّقاط الآتي ذكرها:

- السّعي إلى تداول مصطلح موحّد، وتجنّب التّعدد الدّلالي للمصطلح الواحد.

- مواصلة الجهود الرّامية إلى وضع مصطلحات تتّسم بالبساطة والوضوح، مع المحافظة على سلامة اللّفظ من النّاحية اللّغويّة، سواء أكان مشتقّا أم مولدا أم مترجما بطرق أخرى؛ حتّى يكون متقبّلا من قبل القارئ العربيّ.

- درء الاختلاف الموجود في مجال صياغة المصطلحات؛ لأنّ تعدّد الألفاظ العربيّة الّتي تعبّر عن المصطلح الأعجميّ الواحد، تسبّبت في اتّساع الفجوة الموجودة أصلا بين النّقاد العرب المعاصرين.

وفي خضمّ هذا الخلاف الّذي تمخّضت عنه إشكاليّة المصطلح النّقديّ، فضّل بعض الباحثين العرب المزج بين الموروث البلاغيّ والنّقديّ العربيّ، وبين المفاهيم الواردة من الدّراسات

الحداثيّة الغربيّة؛ على غرار الدّكتور رشيد بن مالك الدّكتور، الّذي استحسن هذا الأسلوب، وعمل به لتوليد المصطلحات الجديدة، حيث أوجد العديد من الألفاظ عن طريق آلية الإحياء، واستعملها للتّعبير عن المفاهيم السّيميائيّة الغربيّة، إلاّ أنّه يجنح إلى التّرجمة والتّعريب أكثر.

ورغم هذه الإشكاليّة الّتي يعاني منها المصطلح السّيميائيّ العربيّ، والّتي تسبّبت في نشوء هذه الفوضى المصطلحيّة؛ فإنّ البحث المصطلحيّ شهد إقبالا واسعا؛ بحيث أنجزت العديد من الدّراسات العربيّة في هذا المجال، ولكنّها تعبّر في غالبيّتها عن آراء ذاتية. في حين لو تضافرت الجهود لتمكّنا من تجاوز هذه الإشكاليّة؛ لأنّ اللّغة العربيّة قادرة على مسايرة كلّ ما استجدّ من معارف ومفاهيم وألفاظ مهما كان مصدرها، وإن كان هناك من قصور، فهو من أهلها وليس منها، فتطوّر اللّغة يستلزم تطوّر المصطلح، وكلّ ما يتوجّب القيام به هو تكثيف البحوث، وتنسيق الجهود من قبل الباحثين والنّقاد العرب؛ من أجل خدمة المصطلح النّقديّ العربيّ المعاصر، لأنّه هدف يسمو على كلّ الأهداف الشّخصيّة.

الهوامش:

---

[1]- مولاي علي بوخاتم، الدرس السيميائي المغاربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص :22.

[2]- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الوطن، الكويت، 1998م، ص: 64.

[3]- عمار بوساحة، تحت أنقاض حداثة اليباب، مجلة الموقف الأدبي، ع:413، دمشق– سوريا، أيلول 2005م، ص:63 .

[4]- صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، 1999م، ص : 15 .

[6]- ينظر مولاي علي بوخاتم، المصطلح والمصطلحية الجهود والطرائقية، ص: 110 .

[7]- حوار أجرته جريدة الرأي الأردنية مع الدكتور رشيد بن مالك، بتاريخ : 11- 06- 04م/22 ربيع الثاني 1425هـ .

[8]- المرجع السابق.

[9]- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصبة للنشر، الجزائر2000م،ص : 71 .

[10]- المرجع السّابق ، ص : 71 .

[11]- المرجع نفسه ، ص : 71 .

[12]- رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص: 06.

[13]- رشيد بن مالك ، السيميائية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 1985م ، ص : 132 .

[14]- رشيد بن مالك ، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص ، م س ، ص : 121 .

[15]- المرجع السابق ، ص : 121 .

[16]- عبد الله أبو هيف، المصطلح السردي تعريبا وترجمة في النقد العربي الحديث ، م س ، ص : 35.

[17]- رشيد بن مالك، البنية السردية في النظرية السيميائية، ص . 31 .

[18]- عبد الله أبو هيف، المصطلح السردي تعريبا وترجمة في النقد العربي الحديث، ص : 35 .

[19]- المرجع السابق ، ص : 37 .

[20]- رشيد بن مالك ، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص ، ص : 122.

[21]– المرجع السابق ، ص : 41 .

[22]– المرجع نفسه، ص: 121 .

[23]- عبد العزيز طليمات، الوقع الجمالي ، آليات إنتاج الوقع عند وولف غانغ إيزر، دراسات سيميائية، ع 16، مجلة خريف / شتاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب ، 1992م، ص : 63 .

[24]- رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص : 61 .

[25]- [26]- [27]- [28]- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، ص : 72 .

من [29] إلى [40] نقلا عن مقال نشر في مجلّة بحوث سيميائية، ع:02، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، ديسمبر 2006م.